ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

المعضلة الإيرانية في «تل أبيب» وواشنطن.. أزمة الخيارات الكبرى وحدود القوّة والاستدامة

جهاد حيدر

تنطلق هذه القراءة من فرضية مركزية مؤداها أن سياسة الانفاذ «الإسرائيلية»، كما جرى تطبيقها في غزّة ولبنان، هي أداة تكتيكية قابلة للتنفيذ في ساحات شبه - دولتية أو كيانات منقوصة السيادة، لكنّها تتحول إلى عبء إستراتيجي عندما تُسقط على دولة تمتلك عمقًا سياديًا، وقدرة عالية على التعافي، ونظامًا سياسيًا-أمنيًا لم يُصَب في جوهره. فإيران، بخلاف غزّة ولبنان، ليست ساحة يمكن ضبطها أو احتواؤها، بل فاعل دولتي يسعى، عن وعي وتخطيط، إلى إعادة بناء توازن الردع تدريجيًا، وبكلفة محسوبة، وتحت عتبة الحرب الشاملة. ومن هنا، فإن جوهر الإشكال لا يكمن في قدرة «إسرائيل» على توجيه الضربات، بل في قدرتها على تحويل الفعل العسكري إلى نتيجة سياسية-إستراتيجية مستدامة، وتحمل أثمانه.

في هذا السياق، تكشف إيران، وفق منطق سلوكها الراهن، عن نية واضحة لتجنّب المواجهة الشاملة، مع الإبقاء على مسار تصاعدي مدروس في بناء القوّة. فهي لا تتخلى عن مشروعها النووي، لكنّها تتبع إزاءه سياسة الغموض، وفق القراءة «الإسرائيلية»، وتتجنب إعادة بنائه بوتيرة تفرض ردًا أميركيًا مباشرًا. وفي المقابل، تركّز على ترميم أدوات الردع الأقل حساسية سياسيًا، وفي مقدمتها منظومة الصواريخ الباليستية، التي تُعدّ، من المنظور الإيراني، خط الدفاع الرئيسي بعد أن ثبتت فعاليتها في مواجهة الحرب الأميركية-«الإسرائيلية»، وفي أي مواجهة عسكرية محتملة لاحقًا أو اعتداءات خارجية مستقبلية.

"إسرائيل»، في المقابل، تتحرك بدافع وقائي ذي طابع هجومي، يهدف إلى منع إيران من تطوير قدراتها الصاروخية وغير الصاروخية، استنادًا إلى العبر المستخلصة من الحرب الأخيرة. وفي هذا الإطار، تُطرح مجموعة من الخيارات، من بينها محاولة إسقاط نموذج غزّة ولبنان على الساحة الإيرانية. غير أن هذه الساحة تختلف جذريًا في طبيعتها، وفي قدراتها، وفي مزاياها «الجيوستراتيجية»، ما يفضي إلى تناقض بنيوي بين النية (المنع) والأداة (الاستنزاف المتكرّر).

أما الولايات المتحدة، فتتحرك ضمن هامش أضيق وأكثر انتقائية، يتمحور حول تحييد الخطر النووي حصرًا. فإسقاط النظام الإيراني يُعدّ مخاطرة عالية الكلفة وغير مضمونة النتائج، ويتعارض مع أولويات

العقيدة الأميركية العالمية. وبهذا المعنى، فإن واشنطن تتقاطع مع «إسرائيل» في عناوين محدّدة، لكنّها لا توفر لها غطاءً مطلقًا أو «شيكًا على بياض".

ويُضاف إلى ذلك أن إيران تمتلك قدرة على الإنتاج الصاروخي يبدو أنها تجاوزت التقديرات الأميركية-«الإسرائيلية». وضمن هذا الإطار، تشير التقارير في «تل أبيب» إلى أن طهران تعمل على إعادة بناء منظومة إطلاق أكثر تحصينًا، انطلاقًا من استيعاب دروس الحرب الأخيرة. ويمنحها ذلك هامشًا أوسع في المبادرة والرد الصاروخي، ويسلب «إسرائيل» جزءًا من الإنجازات التكتيكية التي حققتها في الحرب السابقة، كما يرفع كلفة أي محاولة «إسرائيلية» لكسر المعادلة بالقوّة.

في المقابل، تمتلك «إسرائيل» تفوقًا استخباراتيًا وهجوميًا نوعيًا، وقدرة على توجيه ضربات دقيقة بعيدة المدى، فضلًا عن منظومات دفاع متقدمة. غير أن هذه القدرات، على أهميتها، تعاني من محدودية في الفعالية والاستدامة: كلفة مالية مرتفعة، استنزاف سريع للمخزون الدفاعي، وخطر دائم يتمثل في قدرة الخصم على اختراق المنظومة، ولا سيما أن صاروخًا إيرانيًا واحدًا قادر على إحداث أضرار هائلة، كما ثبت في أكثر من ضربة خلال الحرب السابقة، فكيف إذا ارتفعت الوتيرة، وتطورت التقنيات، واتسع هامش المبادرة الإيرانية؟.

هنا تتجلى المفارقة الأساسية:

إيران تبني قدراتها في ظل غياب قيود ردعية مانعة، بينما تُدار القدرة «الإسرائيلية» بمنطق الرد الفوري.

ولا يعني ذلك أن إيران لا تواجه قيودًا على الإطلاق؛ فهي تعمل ضمن حسابات متعددة، تشمل تجنب دفع الولايات المتحدة إلى الحرب، وضغوطًا اقتصادية، وانقسامات داخلية، وربما صعوبات تقنية في بعض المكونات. إلا أن هذه القيود تدفعها إلى الالتفاف والتدرّج، لا إلى التراجع.

في المقابل، تبدو القيود «الإسرائيلية» أكثر تعقيدًا وتركيبًا: فهي غير قادرة على إسقاط النظام الإيراني، ولا تستطيع تحمّل استنزاف طويل الأمد في ظل الردود الإيرانية المتوقعة، كما لا يمكنها تجاوز الموقف الأميركي. وحتّى نجاح الدفاع لا يلغي الخطر، بل يؤجّله، فيما تبقى كلفة المفاجأة وإمكانية اختراق المنظومات ذات أثر إستراتيجي بالغ.

أما القيد الأميركي، فيظل الأكثر حساسية. فـ«إسرائيل» لا تستطيع التفرد بقرار شن حرب على إيران، لأسباب عملياتية تتصل بالهجوم والدفاع، كما أثبتت الحرب الأخيرة. ويضاف إلى ذلك تلمّس نوايا أميركية لتأجيل الملف الإيراني، ولو مرحليًا، ما يعني عمليًا الإثقال على «تل أبيب» وضمن هوامش صارمة ومقيّدة.

في ضوء هذه المعادلة، تتبلور الخيارات لا بوصفها بدائل متكافئة، بل كمسارات ذات أثمان متفاوتة. فالمبادرة إلى سياسة استنزاف عسكري داخل إيران، على غرار ما يجري في غزّة ولبنان، تنطوي على كلفة باهظة نتيجة الردود الإيرانية واحتمال الانزلاق إلى نفق استنزاف متبادل بلا أفق حاسم، وهو خيار يفتقر إلى الاستدامة.

في المقابل، يطرح خيار حصر العمل العدواني بضربة وقائية تستهدف منع إعادة بناء القدرة النووية فقط، لكنّه خيار محفوف بالمخاطر، إذ يمنح إيران هامشًا واسعًا لمراكمة قدراتها الصاروخية، التي إذا بلغت مستوى معينًا قد تدفع طهران إلى تسريع برنامجها النووي، فتجد «إسرائيل» نفسها وقد وقعت في فخ إستراتيجي معاكس.

أما خيار إسقاط النظام، فهو يتجاوز القدرات «الإسرائيلية» الواقعية، فضلًا عن أن المحاولة الأخيرة انتهت إلى الفشل وأفضت إلى نتائج معاكسة. ويبقى الخيار البديل متمثلًا في رهان «تل أبيب» على إقناع الرئيس ترامب بتبنّي مقاربة أكثر تشددًا، عبر مواكبة «إسرائيل» سياسيًا وعملياتيًا في استهداف مقومات الدولة والنظام، ومحاولة إضعافه وفتح المجال أمام معارضيه بدعم خارجي. غير أن هذا المسار مشروط، في مقدماته، بمنع إيران من مواصلة تطوير قدراتها الصاروخية.

في الخلاصة، يتأكد لصنّاع القرار في «تل أبيب» أن إيران ليست ساحة يمكن ضبطها بالضربات. فما نجح - جزئيًا - في لبنان، يتحول في الحالة الإيرانية إلى فخ استنزافي. والتحدي الجوهري أمام «إسرائيل» أنها غير قادرة على إنهاء التهديد الصاروخي وغيره بقدراتها الذاتية، بل إن أي محاولة من هذا النوع قد تفضي إلى نتائج معاكسة لتطلعاتها. ومع أن هذه القيود تشكّل قاعدة صلبة لاستشراف مستقبل المعادلات، إلا أنها تضع «تل أبيب» وواشنطن أمام معضلة جدية، ترى فيها «إسرائيل» فرصة لدفع الولايات المتحدة نحو خيارات أكثر دراماتيكية. غير أن هذه الفرضية تصطدم بدورها بالأولويات الأميركية وبالحرص البنيوي على تجنب التورط في حروب واسعة ومفتوحة في المنطقة.

تراجع هيبة الدول العالمية والإقليمية الكبرى

ناصر قنديل

– شهدت السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأحداث والحروب لا يمكن تجاهل تداعياتها على نمط العلاقات الدولية، ويتوقع الكثير من الخبراء أن تترتب عليها زيادة وزن وتأثير القوى المحلية ووزنها الموضوعي في ساحاتها المباشرة في رسم مستقبل الكثير من الصراعات الكبرى أو الأقل أهمية، بحيث كسرت للمرة الأولى معادلة خوض حرب تقليدية مع دولة نووية كما حدث في الحرب الأوكرانية الروسية، وبخلاف التوقعات والمخاوف لم يكن للوزن النووي لروسيا أي تأثير على مسارها من زاوية الردع، فقامت أوكرانيا باستهداف العمق الروسي مراراً وتجاوزت الكثير من الخطوط الحمراء، وكان على روسيا أن تقوم بتحصين جبهتها الداخلية والعودة إلى قواعد الردع التقليدي غير النووي لمحاولة رسم خطوط حمراء جديدة، وفي الحرب التقليدية وبالرغم من الدعم الأميركي والأوروبي المفتوح، كان العامل الحاسم في رسم سياق الحرب واختلالها لصالح روسيا، العامل الداخلي الروسي وفي مقابله الداخل الأوكراني لجهة الاستعداد لتحمل تبعات الحرب، كما كان العامل الداخلي في أميركا والدول الأوروبية هو ما يرسم خطوطاً حمراء أمام التفكير بالتدخل المباشر في الحرب، التي تحولت إلى اختبار اجتماعي داخلي في روسيا وأوكرانيا لمكانة النظام السياسي ودرجة تجسيده لتطلعات شعبه بامتلاك رؤية ناجحة وحسابات دقيقة لخوض القضايا المصيرية.

– خلال سنتين ماضيتين جاءت أميركا إلى المنطقة بحرب وقفت فيها بكل إمكاناتها إلى جانب "إسرائيل"، وكانت حاملات الطائرات والسفن والغواصات الأميركية طرفاً مباشراً في الحرب وأطلقت مئات الصواريخ على جبهات القتال ومئات أخرى لإسقاط الصواريخ والطائرات المسيرة التي استهدفت "إسرائيل" وأهدافاً إسرائيلية، لكن الحرب لم تنجح في تحقيق الردع المتوخى والمفترض، رغم كل ما لدى أميركا من قدرات نارية ونووية وتفوق تقني واستخباري، وتكفي القراءة الهادئة للمنازلة الأميركية اليمنية في البحر الأحمر

التي كانت أهداف خوضها واضحة في الخطاب الأميركي، مع إدارة الرئيس جو بايدن ومن بعده مع الرئيس دونالد ترامب، وفي الخلاصة واصل اليمن المواقف الرافضة ذاتها للطلبات الأميركية وواصل المشاركة بنجاح في حرب إسناد غزة بمنع السفن المتجهة إلى موانئ "إسرائيل" عبر البحر الأحمر، مستهدفاً الحاملات والسفن الأميركية التي جاءت لمنعه، واضطرت أميركا لمغادرة الحرب بوقف إطلاق نار لم يحقق لها شيئاً من أهدافها، طلباً لتفادي المخاطرة بخسائر يصعب تحملها، والمعادلة كانت تقوم على ثنائية القدرة على تحمل كلفة الخيارات، من جهة درجة تماسك المجتمع اليمني وتمسكه بخيار إسناد غزة واستعداده لتحمل بذل الدماء من أجل غزة وفلسطين، وبالمقابل درجة تماسك المجتمع الأميركي وتمسكه بخيار مساندة "إسرائيل" ودرجة استعداده لبذل الدماء وتقديم أبنائه لحماية "إسرائيل".

– خاضت "إسرائيل" حروباً متعددة مع غزة ولبنان واليمن وإيران، ورغم ما حصدته من إبهار بعملياتها التكنولوجية والاستخبارية، وحجم الخسائر التي ألحقتها بالخصوم، ورغم المخاطرة بخوض أبشع جرائم حروب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، والوظيفة الردعية المرتجاة لحرب الإبادة لفرض السياسات، فإن الحصيلة كانت فشل "إسرائيل" بتحقيق الأهداف عسكرياً، فلم تنجح بالقضاء على المقاومة في غزة وجنوب لبنان، وفشلت أكثر مع اليمن وإيران، والفشل الأهم كان سقوط حرب الإبادة كوسيلة ردع بديلة بعد فشل الردع النووي، الذي لوّح به كثير من قادتها، وإذا لم تفقد "إسرائيل" القدرة على التلويح بالحرب، إلا أن القيمة الاستراتيجية لها والنظر إلى حروبها بعيون حليفتها الأهم أميركا قيّدت هذه القدرة، بحجم ما خلقت من وضع أميركي داخلي ضاغط للتوقف عن دعمها، بل إن تراجع مكانة "إسرائيل" بات واضحاً في كيفية التعامل الأميركي معها من جهة، ومع حلفاء أميركا الآخرين في المنطقة الذين ارتفعت مكانتهم في الحسابات الأميركية، كشركاء لا غنى عنهم في ضمان المصالح، التي لم يعد الردع الإسرائيلي كافياً لضمان تحقيقها، كما يقول الاهتمام الأميركي بالسعودية وتركيا ومصر، وما تقوله الخلافات الأميركية الإسرائيلية حول القوة الدولية في غزة.

– تعرضت غزة لواحدة من الحروب التي لن ينساها تاريخ البشرية بحجم ما شهدته من فظائع وحجم ما كتبه الشعب الفلسطيني ومقاومته من بطولات، وفي الحصيلة رسم وسوف يرسم مشهد غزة النهائي، التوازن بين حجم تماسك البيئة الداعمة لقوى المقاومة داخل الشعب الفلسطيني ودرجة تمسكها بخيار المقاومة واستعدادها لبذل التضحيات والدماء لأجله، وبالمقابل درجة تماسك المجتمع الإسرائيلي وراء خيار الحرب، وخصوصاً الفئة الداعية للحرب فيه ودرجة تمسكها بخيار الحرب وتحمل التبعات والتضحيات وتقديم الدماء لأجله.

– في المشهد اللبناني وما يدور حول المقاومة وسلاحها، ورغم محاولة استحضار القوة الأميركية أو الأوروبية أو العربية، وخصوصاً الإسرائيلية، لمحاصرة المقاومة، والسعي لانتزاع التنازلات منها، فإن العامل الحاسم سوف يبقى، وهو الآن، نتيجة التوازن الداخلي بين البيئات الشعبية المؤيدة للمقاومة ودرجة تماسكها حولها ودرجة تمسكها بخيارات والاستعداد لتحمل تبعات ذلك، وبالمقابل درجة تماسك البيئات المؤيدة لخصوم المقاومة حول قياداتها، ودرجة تمسكها بالخيارات المعادية للمقاومة والاستعداد لتحمل التضحيات لأجل هذه السياسات، وكل ما يضيفه الخارج يبنى على هذا التوازن وعليه فقط.

– في المشهد السوري، حيث تركيا لاعب إقليمي كبير و"إسرائيل" لاعب إقليمي كبير، يبدو كل شيء مرهوناً بخيارات السوريين، والتوازن بين البيئة المؤيدة للحكم السوري الجديد، والبيئات المؤيدة لخصومه المحليين خصوصاً في الشمال، حيث سبب الغضب التركي، وفي الجنوب حيث الرهان الإسرائيلي، وما يضيفه التركي والاسرائيلي يبنى على هذه المعطيات المحلية.

– العالم يتغير بعد اختبارات دموية مكلفة دفعتها البشرية في أماكن متعددة، ويبدو أن اختبارات أخرى لا تزال واردة، مثل حرب محتملة على فنزويلا، لكن مهابة الدول الكبرى عالمياً وإقليمياً سقطت، لصالح صعود أهمية ووزن العوامل المحلية ودرجة تماسكها وراء قياداتها وتمسكها بخيارات هذه القيادات واستعدادها لتحمل تبعات ودفع أثمان هذا التمسك.

لبنان.. تسديد ودائع المودعين مقابل تجميد عمليات المقاومة؟

د. عصام نعمان

لبنان بلد الأزمات والتسويات، منذ استقلاله (النظري) سنة ١٩٤٣ والأزمات تتوالى في جميع مجالاته وساحاته ومرافقه. قد يبدو هذا الأمر طبيعياً لأنّ كلّ بلد معرّض لأزمات وكوارث. لكن اللافت في لبنان كثرة الأزمات

وتسارع وقوعها وتباطؤ الحلول والتسويات لمعالجة تداعياتها. مردّ هذه الظاهرة، باختصار، تركيبةُ البلد التعدّدية المعقدة والمرهقة وفعالية التدخلات الخارجية في شؤونه ومصالحه وعلاقاته.

لعلّ امتناع معظم المصارف عن تسديد ودائع المودعين هو من أبرز وأخطر ما واجه البلد من أزمات سياسية واقتصادية. أسبابُ الأزمة متعددة، لكن أوّلها وأخطرها قيامُ أصحاب المصارف وكبار السياسيين من زبائنها بتهريب أموالهم وودائعهم الى خارج البلاد. جرت محاولات وتحركات كثيرة من المودعين، خصوصاً من صغارهم الذين يشكّلون ٨٥ في المئة من تعدادهم الإجمالي، كما من القوى السياسية المتنافسة لإيجاد مخرج من هذه المعضلة لكن دونما جدوى. لذلك أسبابٌ عدّة أهمّها وأخطرها النفوذ الهائل الذي يتمتع به أصحاب المصارف لدى اهل السلطة.

لم تكن مجرد صدفة أن تتزامن إحالة الحكومة مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع على مجلس النواب مع تصاعد وتيرة إعتداءات "إسرائيل" على لبنان بدعوى الحؤول دون تمكين حزب اللّه من إعادة تسليح نفسه. فُسّر التعجيل بتوليف القانون بأنه محاولة من الحكومة لدعم المواطنين الذين يقاسون من وطأة الانهيار الاقتصادي وتعاظم التضخم (الغلاء) المترافقين مع ضغط "إسرائيل" العسكري على البلاد، لا سيما أنّ تسريبات من مشاركين في لجنة الإشراف (ميكانيزم) على تنفيذ قرارات واتفاقات وقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني كشفت أنّ ممثلي الولايات المتحدة في اللجنة أكدوا على ضرورة دعم لبنان اقتصادياً لمساعدة حكومته على المباشرة في تنفيذ قرارها بنزع سلاح حزب اللّه. ثم انّ مراقبين سياسيين وإعلاميين تحدّثوا ايضاً عن سيناريوات عدّة لوقف الأعمال العدائية في الجنوب بينها واحد قوامه تجميد حزب اللّه لعمليات المقاومة ضدّ "إسرائيل" بغية حملها على وقف اعتداءاتها على لبنان ما يساعد بيئة المقاومة على تعويض خسائرها باسترداد المودعين ــ وبينهم أعضاء ومناصرون لحزب اللّه ــ ودائعهم المجمّدة في المصارف.

لئن يبدو هذا التفسير واقعياً، غير أنه ينطوي أيضاً على حقائق مغايرة ينبغي جلاؤها:

*الحرب بين "إسرائيل" وحزب اللّه، بما هو العمود الفقري للمقاومة في لبنان، طويلة وتعود الى ٣٥ سنة خلت، وكان بإمكان أميركا استخدام العون الاقتصادي في هذا السبيل قبل الآن لو كانت جادة فعلاً في مساعدة لبنان واللبنانيين على الخروج من أزمتهم الإقتصادية.

*صحيح أنّ سكان جنوب لبنان قاسوا كثيراً وما زالوا من اعتداءات "إسرائيل" المتواصلة، لكن دعم أكثريتهم الساحقة للمقاومة لم يتراجع وإلاّ لما استطاع حزب اللّه الاستمرار في الاضطلاع بدوره الكفاحي البارز طيلة السنين الماضية.

*لم يُبدِ كيان الاحتلال في أيّ وقت إشارة الى إمكانية التراجع عن عدائه الشديد لحزب اللّه لكون التزام القادة الصهاينة بمختلف انتماءاتهم السياسية والحزبية عميقٌ وراسخ بوجوب مواصلة الحرب لتنفيذ مشروع "إسرائيل" الكبرى من الفرات الى النيل.

*ثم أنّ الولايات المتحدة بمختلف رؤسائها المتعاقبين ناصرت ودعمت كيان الاحتلال سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ولم يصدر عن قادتها أية إشارة إيجابية الى حزب اللّه من شأنها إقناعه بأنها أرغمت "إسرائيل" فعلاً على التسليم بأنّ لبنان هو منطلق طبيعي لحزب اللّه لكون أنصاره ومقاتليه مواطنين لبنانيين مقيمين فيه.

أخيراً وليس آخراً، إنّ الأزمة المصرفية التي تعصف بلبنان، لا سيما لجهة امتناع المصارف عن تسديد ودائع المودعين، هي أزمة قديمة ومتفاقمة ولم يعد في وسع رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون وشركائه في الحكم التباطؤ في معالجة انعكاساتها السلبية على البلاد والعباد. لذا من الطبيعي والمنطقي أن يحزم أركان الشبكة الحاكمة أمرهم ويقرّروا المباشرة في معالجة الأزمة بعد طول تأخير.

هذه الحقائق لا تحجب حقائق أخرى لها علاقة وطيدة وحساسية خاصة لدى الحكومة وحزب اللّه:

*الأزمة في لبنان مزمنة وعميقة ولم يعد في وسع العاملين في الحقل العام، موالين ومعارضين، التمادي في تأجيل مواجهتها. كلّ ذلك حمل المسؤولين - وبعضهم غير مشارك البتة في ملابساتها ولا مصلحة له في إستمرارها - على القيام بأيّ تدبير يمكن ان يُسهم في تخفيف وطأتها.

*ثم أنّ حزب اللّه نفسه عانى كثيراً خلال السنين الـ ٣٥ الماضية. فقد خسر قائده التاريخي السيد حسن نصراللّه والصف الأول من قادته بالإضافة الى آلاف المجاهدين، فضلاً عن كمية من أسلحته المتطورة ما حمله على أن يضع في حسبانه التحديات والتحولات الآتية:

- المعاناة الشديدة التي قاساها شعب لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وما تعانيه بيئة المقاومة على وجه الخصوص.

- انتقال الحكم في سورية منذ ٨/١٢/٢٠٢٤ الى أيدي فئة سياسية معادية للمقاومة ومتعاونة مع الولايات المتحدة ما حرم قوى المقاومة جسراً برياً آمناً لنقل الأسلحة اليها من إيران وغيرها.

- ثمة احتمال راجح بأن تقوم "إسرائيل" باحتلال جنوب لبنان وتحويله منطقةً عازلة وخالية من اي قوات لبنانية حتى لو كانت نظامية الأمر الذي يستوجب اتحاد جميع اللبنانيين بكلّ مشاربهم لمنعها، وانّ لدى قوى المقاومة من الرجال والسلاح والعتاد ما يمكّنها مع حلفائها من صدّها وهزمها.

*اتجاه بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية لدعم لبنان اقتصادياً، ولا سيما في إعادة الإعمار ما حَمَل حزب اللّه على الترحيب وانتظار انعكاسات إيجابية لهذا الاتجاه على لبنان عامةً وجنوبه خاصةً.

في ضوء هذه الحقائق والتطورات قرّر حزب اللّه، على ما يبدو، اعتماد سياسة مغايرة قوامها حثّ الحكومة اللبنانية، اولاً، على تفعيل عملية الإعمار، لا سيما في جنوب لبنان ودفعها، ثانياً، الى تليين قرارها بحصر السلاح بيد الدولة بحيث يجري تنفيذه في منطقة جنوب الليطاني دون غيرها، لا سيما أنّ حزب اللّه كان وافق على تنفيذ أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية تاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٤ وقام بسحب أسلحته المتطورة ومجاهديه من تلك المنطقة لتسهيل قيام الجيش اللبناني بالمهام الموكولة اليه.

وعليه، لا يمانع حزب اللّه بتجميد عمليات المقاومة ضدّ العدو الصهيوني في منطقة جنوب نهر الليطاني شرطَ ان يكون ذلك متزامناً مع انسحاب "إسرائيل" من التلال السبع التي تحتلها في جنوب لبنان، وتتوقف تالياً عن منع أهالي القرى الحدودية من العودة اليها لترميم منازلهم المتضررة. فوق ذلك، يشترط حزب اللّه وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية قبل مباشرة قوى المقاومة تجميد عملياتها ضد كيانه المحتل.

يوحي ظاهر الحال ومواقف بعض النواب والسياسيين المقرّبين من حزب اللّه بأنه متجاوب مع تنفيذ سياسة حصر السلاح بيد الدولة وذلك فور قيامها باعتماد استراتجية للدفاع الوطني يكون قوامها تسليح الجيش اللبناني بأسلحة متطورة من جميع المصادر المتاحة، والتزامها قواعد محكمة وواضحة لتكريس تعاون الجيش اللبناني مع قوى المقاومة في مواجهة جميع الاعتداءات على الوطن والشعب أياً كانت أسبابها وغاياتها.

إذا تحققت هذه الأماني والشروط لا يعود يهمّ أحداً إنْ تزامن تجميد عمليات المقاومة مع تسديد ودائع المودعين ام لم يتزامن!